

الفرضية العنصرية

عاهر محسن

وجهة نظر الناخب الأوروبي، فإنّ القاسم الوحيد المشترك بين كلّ من ينفذ هذه الهجمات ضدّه هو أنهم مسلمون، ولا يمكن عقد أي تمييز أو فرز أبعد من ذلك.

في هذا السياق، لا يعود بهمّ أن «تفسّر» العمليات الإرهابية أو أن «تشرح» دوافع المنفّذين، بل سيتبع الجمهور من بعده بحل جذريّ وأني. لن يكتثر المواطن الأوروبي الخائف لدوافع هؤلاء الانتحاريين ومظالمهم، أو لماضي الاستعمار، أو لقول أنّ الانتحاريين هم أبناء أوروبا، وليسوا نتاج دار الإسلام - لن تهّم كلّ الحجج والتفسيرات التي قدّمناها أو يمكن أن نقدّمها حين يكون الجمهور خائفاً والتهديد ماثلاً ومميّناً. يمكننا، من اليوم، تخيل الخطاب المعاكس لدعوات العنصريين، وكلام اليساريين الأوروبيين - في البرامج الحوارية والمناظرات - عن ضرورة «فهم» الانتحاريين، وأن معالجة الإرهاب لا يمكن أن تكون أمنية، وأنّ الحلّ هو عبر برامج بعيدة المدى لاستيعاب المهاجرين، وتعديل ثقافتهم، والغاء أسباب نقتهم على البلد الذي تبنّاهم. ضع نفسك مكان الأوروبي الخائف، أنّه لا يريد أن يسمع مثل هذا الكلام. هو يرى خطراً داهماً ويريد حلاً فوراً يوقف القتل، وهذه اجراءات تحتاج الى سنوات وأجيال حتى تثمر، هذا اذا ما افترضنا صحتّها في الأصل.

في سياق مختلف تماماً، تمّ الإعلان مؤخراً عن تنفيذ طائرات دانماركية لغارات في سوريا، معلنة دخول الدانمارك الحرب. هذا يذكر بمشاركة البلد الاسكندينا في غزو العراق، حين انضمت الدانمارك الى التحالف، بل وأرسلت غوّاصة يتيمة الى الخليج (اضطر الدانماركيون الى تعديل الغوّاصة، التي تُبحر عادة في المياه الباردة شمال أوروبا، حتى تتأقلم مع مياه الخليج الدافئة). كان من المفهوم أن جورج بوش، ومعه بليز، سيفغزوان العراق، ولكن مشاركة دول كالدانمارك واستراليا هو ما أثار دهشتي يومها. المسألة تتعدى زوال الوهم حول «أوروبا المحايدة»، الذي راج بين منظرين عرب في التسعينيات (ذهب بعضهم الى أن الاتحاد الأوروبي سيتحدّى أميركا وينهي الأحادية القطبية)، السؤال تركّز عمّا إذا كانت الدانمارك تعي ما تفعل وأبعاده. لماذا يورط بلد من شمال أوروبا نفسه في غزو لا ناقة له فيه ولا جمل، فيتحمّل المسؤولية السياسية والأخلاقية والتاريخية عن احتلال غير قانوني، ويعلن العدوان والحرب على العراق، جاعلاً من جيشه ودولته أهدافاً مشروعة للعراقيين؟ (هذا اذا ما افترضنا التكافؤ القانوني بين البشر والدول) هل يحقّ لهم بعد ذلك الادعاء أنهم دول مسألة وانسانية، لا سبب لأن يقع عليها عدوان وغزو؟ حين تصعد الفرضية العنصرية وتنتشر بين الأوروبيين البيض، ستبدو لهم منطقية وبديهية و«ضرورية». لن يسأل أحد عن غزو العراق وعن التاريخ، ولن يلاحظ المعلقون أن أميركا لا تعاني من الإرهاب (رغم وجود أكثر من ستة ملايين مسلم فيها) فيما شريكاتها الصغرى، والثانوية، أصبحت الهدف الرئيسي والقريب لـ«داعش». ولن يطرح السؤال عمّا إذا كانت نظرة المسلمين الى أوروبا اليوم ستختلف لو أن حكوماتها لم تعن أميركا على قتل المسلمين أو ظلت، أقله، خارج المجزرة. أمّا «داعش»، فهو يعرف تماماً ما يفعله، وسيستفيد من مسار الأمور كيفما ذهبت؛ ستكون عنصرية الأوروبيين في صالحه وسيستثمر أكثر في نقمة المهاجرين. على عكس كلّ الفاعلين الاسلاميين اليوم، فإنّ «داعش» - الوريث الحقيقي لـ«القاعدة» - لا يبتغي أن يكسب لنفسه مكاناً داخل النظام، وأن يعترف به الغرب أو يتفاهم معه؛ الرؤية الوحيدة لـ«داعش» تتمثل في أن يشعل النار في النظام بأكمله، وأن يدفعه الى الفوضى، وأن يقلبه بكلّ ما فيه.

في الأدبيات السياسية، تتم الإشارة الى «حريق الرايخشتاغ» كمثال على حادثة تشكل «نقطة تحوّل» في المجتمع السياسي، تنتقل معها أفكار عنصرية أو سلطوية أو قمعية من أن تكون محصورة في أقلية مؤدلجة الى أن تصبح سياسات عامة تطبقها الحكومة، ويدعمها قطاع واسع من الشعب - أو حتى أكثرية. نقطة التحوّل هذه (سواء كانت «طبيعية» أم مفتعلة) غالباً ما ترتكز على الخوف واستجداء ردة فعل متطرّفة من جمهور فقد شعوره بالأمان. بمعنى آخر، تصبح «الفرضية العنصرية» حاكمة حين تخرج من صفوف حزب أو نواة من العنصريين المهوسين، يتخيّلون أخطاراً في المستقبل ويحذرون منها، وتضحى فرضية «منطقية» بالنسبة الى الرجل العادي في الشارع، وحلاً مقبولاً لاسترجاع النظام والأمن - وحين يصبح الخطر ماثلاً ومحسوساً وليس نظرية، أو نبوءة كارثية مؤجلة الى المستقبل.

اذا ما استمرت وتيرة عمليات «داعش» في أوروبا على شكلها الحالي، أو تصاعدت، ملتزمة بتوجهات العدواني (بأن لا تستهدف مقرّات عسكرية أو سياسية، بل أن تحاول ببساطة قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، وألا يسعى الانتحاريون الى أوامر وتنسيق من القيادة، بل أن يبادر كل للعمل بشكل مستقل)، سيكون من السّاذج أن لا نتوقع تصاعد العنصرية ضدّ المسلمين في المهجر، وتحويل «الحرب على الإرهاب» لتستهدف كلّ رجل بسحنة عربية وكل امرأة ترتدي حجاباً.

عناصر «الفرضية العنصرية» هنا واضحة وكاملة، وما عليك إلا أن تضع نفسك، لبرهة، في عقل مواطن أوروبي تصيبه العمليات الإرهابية بالذعر، وهي لم تعد حوادث متفرّقة بل احتمالاً يومياً، ومن الواضح أن الأمن والنظام السياسي الحالي غير قادرين على احتوائها ومنعها. من جهة، فإنّ الحلول الأمنية التقليدية لا تنفع مع هجمات «داعش»: لا يفيدك بشيء أن تؤمن الحدود وأن تتحكّم بالداخلين الى البلد (أو أن تمنع المسلمين من الهجرة، على طريقة دونالد ترامب)، فعدوك موجود أصلاً داخل بلادك، وهو لا يحتاج الى السّفر والمروور عبر الإجراءات الأمنية. أكثر الهجمات، من جهة ثانية، تجري من دون تنسيق مع قيادة في الخارج أو دعم تنظيم عالمي، بل هي فردية أو مكوّنة من مجموعات صغيرة، لا تنفع معها جهود المخابرات وتفكيك الشبكات المركزية. بل أن هذه العمليات لا تحتاج الى تهريب سلاح ومتفجّرات أو نقل أموال، أو حتى تدريب ورصد ومهارة، إذ يستخدم المنفّذون أسلحة بسيطة يمكن الحصول عليها محلياً، أو يحوّلون الشاحنة والطائرة والسيارة الى سلاح، وهذا لا يمكنك أن تتحوّط منه مهما فعلت.

أكثر من ذلك، يزرع الإعلام الغربي في عقل الجمهور باستمرار مؤخراً فكرة أن أيّ فصل بين «عربي جيد» و«عربي سيئ» أضحي غير ممكن بسبب ظاهرة «الداعشي اللحظي»، أي أنّ «العربي الجيد» - العلماني المتأقلم في الغرب، الذي يعمل موظفاً في مصرف أو نادياً في بار - يمكنه أن «يُصاب» بالتدين السلفي اليوم، ويفجّر نفسه يوم الجمعة. فلا جدوى، إذاً، من ملاحقة السلفيين المعروفين ومرتادي المساجد، أو اعتقال وعزل كلّ من يحتفظ بالأمن بملفات عنهم. تسقط هكذا - أقله بمعنى الأمن والإرهاب - أهمّ نظرية للتسامح مع المهاجرين في الوسط الأوروبي وأكثرها رواجاً (القسمية بين «مهاجر سيئ» و«مهاجر جيد» نقبله ونرغبه). فتحتى هذا «العربي الجيد» - الذي درس وتعلّم وصار يلبس بدّة أنيقة ويشرب النبيذ - يمكن أن يصير «داعشياً» انتحارياً في أية لحظة. بالمختصر: من



من أسهم «أوجيه»، ونقلت وسائل إعلام سعودية أن المفاوضات بين صاحبها سعد الحريزي والسلطات السعودية شارفت على النهاية. لكن ماذا عن مصير الموظفين السعوديين؟ حملات انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تتساءل عن مصير رواتب السعوديين الذين لم ينشر إليهم الأمر الملكي. البعض، على وسائل التواصل الاجتماعي، طالب بالحصول على الجنسية الهندية علّه يحصل على راتبه!

الشركة في معالجة هذا الوضع، أصدر خادم الحرمين الشريفين أمره بضرورة إنهاء هذا الوضع بشكل حاسم وسريع. الدعم السعودي مشروط باسترداد الدين. فهل تستطيع «أوجيه» تحمل اقتطاع الملايين من مستحقاتها وهي تعاني من ديون متراكمة؟ «الأمر السامي» تزامن مع تكشف المزيد من المعلومات عن سعي نجل الملك، وزير الدفاع ولي ولي العهد محمد بن سلمان، لشراء 60 في المئة

والقوى ومسؤول فرع استخبارات الجيش في الجنوب العميد خضر حمود، تبلغ الأخير منهم أن «قاتل الفلسطيني علي البحتي هو الإسلامي عبد فضة الذي أطلق النار عليه بحسب ما أظهرت كاميرات المراقبة. أما الشخصان اللذان ظهرا يراقبانه فهما عمر وصالح حوران». وكان من المقرر أن تعلن اللجنة الأمنية صراحة عن اسم فضة، على أن تلتزم تسليمه إلى القوى الأمنية اللبنانية.

على صعيد متصل، برز أمس تسليم نجل القيادي في كتائب عبدالله عزام توفيق طه نفسه لحاجز الجيش عند مدخل المخيم، وبحسب مصادر أمنية، تسليمه جاء ثمرة اتصالات وسطاء بين الجيش وطه الذي حاول مرات عدة منذ عام حتى الآن تسوية وضعه القضائي. «هو مطلوب لأنه نجل أبو محمد طه، ولم يسجل له عمل خاص»، بحسب المصادر التي توقع إخلاء سبيله بعد مدة.

أمال...

سَلّم نجل توفيق، طه نفسه بناءً على وساطة مع الجيش لتسوية وضعه

لمقتضيات المصلحة العامة وضرورات العمل الحركي» بحسب بيان فتح، أعلن عن تعيين العقيد قتيبة تميم قائداً لكتيبة شهداء عين الحلوة، والعقيد جمال قدسية رئيساً لغرفة عمليات صيدا، والعميد بهاء شاتيلاً مديراً للاستخبارات في لبنان، والعقيد أحمد قاسم بكر مسؤولاً للتفتيش والرقابة.

مصادر أمنية أشارت إلى أنه خلال الاجتماع الأخير بين الفصائل